في توصيات أمانة المؤتمر . وفي حالة عدم البت خلال هذه الفترة ، يمنح اعتماد مؤقت إلى حين البت في المسألة .

٨ - يحق للمنظمة غير الحكومية التي منحت اعتماداً لحضور إحدى دورات اللجنة التحضيرية حضور جميع دوراتها المقبلة .

٩ - اعترافاً بالطابع الحكومي الدولي للمؤتمر ، لا يكون للمنظمات غير الحكومية دور تفاوضي في أعمال المؤتمر وعمليته التحضيرية .

١٠ - يجوز أن تتاح للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة الكلام بإيجاز في اللجنة التحضيرية في جلسة عامة وفي هيئاتها الفرعية . كما يجوز للمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة أن تطلب الكلام بإيجاز في تلك الجلسات . وإذا كان عدد الطلبات كبيراً جداً ، تطلب اللجنة التحضيرية إلى المنظمات غير الحكومية أن تنظم أنفسها في مجموعات ، تتكلم كل مجموعة منها من خلال ناطق واحد . وينبغي أن تكون التدخلات الشفوية للمنظمات غير الحكومية ، وفقاً للممارسة المعتادة في الأمم المتحدة ، حسب تقدير الرئيس وبموافقة اللجنة التحضيرية .

١١ - يجوز للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة القيام ، على نفقتها ، بتقديم بيانات خطية أثناء العملية التحضيرية باللغات الرسمية للأمم المتحدة وفقاً لما تراه مناسباً . ولا تصدر هذه البيانات الخطية كوثائق رسمية إلّا وفقاً للنظام الداخلي للأمم المتحدة .

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣

١٩٩٣/٥ - نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إدراكاً منه بأن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ [٤] ، يستكمل نظام الحسابات القومية السابق [٥] ويوضحه ويبسطه ، ويجعله أكمل اتساقاً مع غيره من مجموعات المعايير الدولية في الإحصاءات ،

وإذ يؤكد أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هو إطار مفاهيمي ومحاسبي ينطبق على جميع البلدان ،

وإذ يدرك أيضاً أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يشدد على ضرورة توخي المرونة بما يشجع استخدامه في الاقتصادات التي تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها ، ويسهل إجراء المقارنات الدولية ،

وإذ يلاحظ أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يكمل تكامل الميزانيات ، مما يعطي صورة أشمل للموارد الموضوعة تحت تصرف اقتصاد الدولة ، ويوحد عرض العناصر الهامة للاقتصاد التي تعرض حتى الآن بشكل منفصل ، ويرسي الأسس اللازمة للتعامل مع التفاعل بين الاقتصاد والبيئة ، ويضع نهجاً تحليلياً لتقييم الفقر عن طريق مصفوفات المحاسبة الاجتماعية [٤] .

١ - يعرب عن تقديره العميق لأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية - الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة ، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والمكتب الإحصائي التابع للجماعات الأوروبية - والمنظمات غير الحكومية ، وعدد من الدول الأعضاء ، وكثير من الخبراء في مجال الحسابات القومية ، على إسهامهم بالموارد البشرية والمالية ، لأكثر من عشر سنوات ، لوضع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ؛

٢ - يوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية استخدام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بوصفه المعيار الدولي لتجميع إحصاءات حساباتها القومية وتعزيز التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة وبوصفه أداة تحليلية ؛

٣ - يوصي أيضاً بأن تستخدم الدول الأعضاء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في تقاريرها الدولية عن بيانات المحاسبة الوطنية القابلة للمقارنة ؛

٤ - يوصي كذلك بأن تضع المنظمات الدولية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومفاهيمه في اعتبارها لدى استعراضها للمعايير المتبعة في ميادين بعينها من الإحصاءات الاقتصادية ، وبأن تسعى إلى تحقيق الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، وبأن تشرح الأساس المنطقي لما يتبقى من اختلافات ، وبأن تعمل على تحقيق التوافق التام مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالقدر الممكن ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية البدء في نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بجميع اللغات الست للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن وتشجيع توزيعها على نطاق واسع ؛

٦ - يطلب إلى أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مواصلة الاشتراك في تنسيق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ؛

٧ - يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم جميع جوانب تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، وهي وضع البيانات الأساسية ، وإصدار الكتيبات والمبادىء التوجيهية والأدلة والدراسات الخاصة ، والأنشطة التدريبية للمستعملين والمنتجين ، وأنشطة التعاون التقني ؛

٨ - يطلب كذلك إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تقدم المساعدة والدعم لتحسين واستكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في المجالات المحددة في جدول أعمال البحث ، بما في ذلك مواصلة تطوير المنهجيات وإجراء بحوث بشأن طرق تعزيز المفاهيم والمسائل الآخذة في الظهور أو التي لم تحل ، وإدخال تحسينات على التوصيات الراهنة في ضوء الخبرة المكتسبة من التنفيذ ؛

٩ - يوافق على أن تؤدي اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، كل في إقليمها ، دوراً رئيسياً في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ويحث الأمين العام على أن ينسق ، على مستوى عال ، تعبئة الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، بما في ذلك الدعم الضروري للبلدان واللجان الإقليمية .

الجلسة العامة ٣٠
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

٦/١٩٩٣ - الدورة الاستثنائية للّجنة الإحصائية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية قد أتمت إجراء استعراض جوهري لهيكل وتشغيل النظام الإحصائي الدولي [٦] وقدمت ، نتيجة لذلك ، توصيات ومقررات من أجل تعزيز النظام الإحصائي الدولي من بينها ما يلي :

(أ) إنشاء فريق عامل معني بالبرامج الإحصائية الدولية وتنسيقها يكون أكثر نشاطاً ، للقيام فيما بين دورات اللجنة الإحصائية برصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون في إطار النظام الإحصائي الدولي ،

(ب) إنشاء شعب إحصائية معززة تابعة للّجان الإقليمية للأمم المتحدة وعقد مؤتمرات إقليمية معززة لكبار الخبراء الإحصائيين الوطنيين في جميع المناطق الخمس بشأن مسؤوليتهم عن التنمية الإحصائية في مناطقهم ،

(ج) إقامة علاقات عمل أكثر فعالية بين اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، واللجنة الإحصائية والفريق العامل ،

(د) إنشاء ست فرق عمل لتكون بمثابة آلية من أجل إعداد برنامج عمل أكثر تكاملاً فيما بين المنظمات الدولية في مجالات المواضيع التالية : الحسابات القومية ، والإحصاءات الصناعية وإحصاءات التشييد ، وإحصاءات التجارة الدولية ، وإحصاءات المالية ، وإحصاءات الأسعار ، وإحصاءات البيئة ،

وإذ يلاحظ أيضاً أن اللجنة الإحصائية أكدت في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ [٦] على أهمية تنفيذ نظام الحسابات القومية المنقح في جميع أنحاء العالم وأوصت بالإجماع باعتماده ، وتأييد اعتزام مواصلة البحوث في المواضيع التي لم تحسم بعد وتناول الجوانب المقبلة للحسابات ،

وإذ يدرك أن من المقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين للّجنة في عام ١٩٩٥ ،

١ - يقرر عقد دورة استثنائية للّجنة تتراوح مدتها بين ٤ أيام و ٥ أيام في عام ١٩٩٤ للأغراض التالية :

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والمقررات الرامية إلى تعزيز نظام الإحصاءات الدولية بصفة عامة ؛

(ب) رصد التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية المنقح واستعراض الخطط اللازمة لإجراء مزيد من أعمال البحث الأساسية التي تم تحديدها بالفعل ؛

٢ - يقرر أيضاً ضرورة تنفيذ أحكام هذا القرار في حدود الميزانية المعتمدة التي وضعتها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

الجلسة العامة ٣٠
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣

٧/١٩٩٣ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ويحيط علماً بقرار الجمعية ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ،

وإذ يلاحظ مع القلق أن نتائج مؤتمر إعلان التبرعات للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ لصالح الأنشطة الإنمائية كانت أدنى بكثير من المستويات المتوقعة وأن الاتجاه الحالي للتبرعات بالمعايير الحقيقية لصالح الصناديق والبرامج ، لا سيما التبرعات الأساسية ، اتجاه هبوطي ،

وإذ يكرر تأكيد أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون ، في جملة أمور ، طابعها العالمي والطوعي والقائم على المنح والحياد وتعدد الأطراف وأن الحكومات المتلقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية ،